CC BY

الاستلزام الحواري لدى غرايس

دراسة لنماذج مختارة من شعر محمد بن حازم الباهلي

علا هاني صبري * عبدالله خليف خضير **

تأريخ التقديم: 2021/9/24 تأريخ القبول: 2021/10/3

المستخلص:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الاستلزام الحواري لدى بول غرايس ضمن قراءة تطبيقية لنماذج مختارة من شعر محمد بن حازم الباهلي، وتأتي هذه القراءة ضمن مفاهيم التداولية المعرفيَّة، ومع ما لهذا المفهوم من أهمية إلَّا أَنَّنا سنحاول عرض كلّ ما يتعلق به فهذا المفهوم يعد أكثر ارتباطاً بالمرسل والمتلقي ويقع على عاتقهما عملية تأويل النص وفهم مقصديته.

وتأتي هذا العملية لمعالجة المعنى وغرايس يستهلها بالتمييز بين معنيين: المعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي (الاصطلاحي) وجوهر هذا الأَمر يصب في توضيح طبيعة استعمال اللغة في السياقات الواقعية وهذا بدوره يضعنا في السّياقات الواقعية الذي لا يخضع للمواضعات ولا للأنظمة العلامتية باستمرار، بل تقف كفاياتها الصورية عاجزة عن تأويله؛ لأنّه يعتمد أساساً على قصد المتكلم ونواياه بإيقاع التأثير في المخاطب، وعلى فهم المخاطب لهذه النوايا ببناء استدلال منطقي مقبول، وعلى سياق الكلام وقرائن الأَحوال أَيضًا؛ ولأَنَّ غرايس ينطلق من فكرة أنّ كلام المتحاورين في أغلب الأحيان يتضمن معاني مباشرة (المعنى الذي يقوله المتكلم)، وأُخرى غير مباشرة (المعنى الذي يقصده المتكلم) فإنّها كشفت عن إمكانية فهم أكثر ممّا يقال وذلك من خلال تأويل الأقوال، ومراقبة ملابسات الكلام، والبحث في الخلفيات المعرفية والنفسية.

* مدرس مساعد/قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الموصل .

** أُستاذ مساعد/ قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الموصل .

الكلمات المفتاحية: التداولية المعرفية ، اللسانيات ، اللغة ، التعاون ، الملاءمة.

توطئة:

في عام (1956) قام غرايس بنشر مقالة له بعنوان "المعنى" هذه المقالة تُعد تاريخياً مقالة مهمة جداً ؛ لأنّها شقت طريقاً جديداً الى معالجة المعنى ، وهو يستهلها بالتمييز بين معنيين: المعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي (الاصطلاحي)[1]:

- المعنى الطبيعي عند غرايس هو الدلالة التي تملكها الأشياء في الطبيعة وما وضعت لها في أصل اللغة. إذ إنّه "غير المرتبط بالقصد، أو بالأحرى غير المرتبط بعملية تخاطب، بمكوناتها المختلفة"[2]، فالسُّحب تدل على المطر والدخان يدل على النار والجرح يدل على الأذى. أي أنّه يشير إلى الدلالة المصرح بها، دون حاجة إلى تأويل الملفوظ، ويعتمد على العلاقات السببية وقوانين الطبيعة.

- المعنى غير الطبيعي الذي يكون في جوهره توضيح لطبيعة استعمال اللغة في السّياقات الواقعية الذي لا يخضع للمواضعات ولا للأنظمة العلامتية باستمرار، بل تقف كفاياتها الصورية عاجزة عن تأويله؛ لأنّه يعتمد أساساً على قصد المتكلم ونواياه بإيقاع التأثير في المخاطب، وعلى فهم المخاطب لهذه النوايا ببناء استدلال منطقي مقبول، وعلى سياق الكلام وقرائن الأحوال أيضًا.

أحدثت هذه المقالة جدلاً في البحث اللغوي مازال مستمرًا إلى يومنا هذا، بدراسة ما جاء به غرايس ومناقشته وتطويره.

وتكمن أهمية المقالة أيضًا في" قدرتها الايضاحية لمجموعة منوعة من الظواهر

(1) يُنظر: نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، صلاح اسماعيل، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2007م: 40-41، والتداوليّة أصولها واتجاها، جواد ختام، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 1437 ه-2016م: 99-100.

(2) في التداوليات الاستدلالية قراءة تأصيلية في المفاهيم والسيرورات التأويلية، د. ثروت مرسي، كنوز المعرفة، ط:1 ،1439هـ -2018 م: 60.

التي تقلق علماء علم الدلالة الشكلي[1]، وتشمل هذه الظواهر التفسير المجازي وأفعال الكلام غير المباشر وتأكيد الحشر والتناقضات" [2] ؛ ولأنّ غرايس ينطلق من فكرة أنّ كلام المتحاورين في معظم الأحيان يتضمن معاني مباشرة (المعنى الذي يقوله المتكلم) وأخرى غير مباشرة (المعنى الذي يقصده المتكلم) فإنّها كشفت عن إمكانية فهم أكثر ممّا يقال وذلك من خلال تأويل الأقوال، ومراقبة ملابسات الكلام، والبحث في الخلفيات المعرفية والنفسية. فجهود غرايس في التواصل كانت أساسية إذ إنّه اقترح مبدأ ينظم عملية التواصل هو (مبدأ التعاون) الذي يقتضي" أنّ المتخاطبين عندما يتحاوران، إنّما يقبلان ويتبعان عددًا معينًا من القواعد الضمنية اللازمة، لاشتغال التواصل" [3]؛ إذ إنّ التعاونّ بين المتكلم والمخاطَب يسهم في الوصول إلى عملية تواصلية ناجحة ، ومن ثم حصول التفاهم وتحقيق التأثير، ويكون نجاح "الفعل التواصلي من المتخاطبين بعمليتين متوازيتين: الإنتاج والتأويل"[4]، فالتعاون مطلوب في عملية إنتاج الخطاب المرتبطة بالمتكلم، وكذلك في عملية التأويل من لدن المستمع. وهذا المبدأ العام يتفرع إلى عدد من المسلمات أو قواعد أشد خصوصية تحكم عملية التواصل ، وهي:

1. مسلمة الكم أي: أن يكون الكلام المخَاطَب على قدر الحاجة فلا ينقص ولا يزيد عمّا يقتضيه المقام.

---

(1) علم الدلالة الشكلي : يعد متمماً للتداولية. وهو يعمل على دراسة الاستعمال أكثر من المعنى، ودراسة الأداء أكثر من القدرة، دراسة جانب المعنى غير المتصف بشروط الصدق بصورة بحتة...إلخ". (اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، ترجمة وتعليق د. مصطفى التوني، دار النهضة العربية، ط:1، (د.ت):236)

(2) اللغة والمعنى والسياق، جون لينز، ترجمة: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد– العراق، 1987م: 236.

(3) التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية–اللاذقية، ط:1، 2007م: 84.

(4) قوانين الخطاب في التواصل الخطابي، ذهبية حمو الحاج، مجلة الخطاب، المجلد 15، العدد 2 ، 2020م: 220.

2. مسلمة الكيف (النوع) أي: أن يكون المتكلم صادقاً ولا يتكلم بما لا يمتلك البيّنة عليه.
3. مسلمة الملاءمة (المناسبة) أي: أن يلائم المقال مقام المخاطب وأن يقول أشياء لها علاقة بالمحادثة ومفيدة للتفاعل.
4. مسلمة الجهة (الطريقة) أي: الاحتراز من الابهام والغموض والإيجاز وترتيب الكلام.

انتقد عدد من الباحثين مبدأ التعاون بأنّه لا يمت إلى الواقع بصلة إنَّما هو فردوس الفلسفة الذي يرى الناس جميعاً متعاونين وصادقين ومخلصين واضحين ، وهذا ما لا يمكن أن يكون صحيحًا بل أنّ الغالب أنّ الحوار الدائر بين البشر يخالف هذا المبدأ، والحق أنّ غرايس تنبه إلى ذلك ولم يقصد ما تعجل هؤلاء إلى فهمه، بل كان قاصدًا أنّ هذا المبدأ يضبط الحوار بين البشر وتحكمه القواعد التي يدركها المتحاورون؛ لذا كثيراً ما تنتهك هذه القواعد بل أنّ له نظرية قائمة كلّها على ذلك، فانتهاك مبادئ الحوار يولد "الاستلزام التخاطبي" مع الانتباه إلى أنّ على المتحاورين الإخلاص لمبدأ التعاون فيكون المتكلم حريصًا على توصيل مقصده الى المخاطب، وأن يبذل المخاطب الجهد الواجب للوصول إلى المعنى الذي قصده المتكلم[1]، وقد يوسم الاستلزام التخاطبي بالتواصل الضمني (غير المعلن) أيضًا؛ لأنّ المتكلم يقول كلامًا ويقصد غيره، كما أنّ المستمع يسمع كلامًا ويفهم غير ما سمع، فتحديد معنى كثير من العبارات اللغوية لا يكون بصيغتها القضوية، وإنَّما يتم الاستدلال عليه من السّياقات أو المقامات التي تُنجز بها[2]، فيلزم ايجاد تأويل يحتم الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المستلزم؛ هذا ما دفع غرايس إلى تأسيس نظرية تدرس الاستدلالات التي يتبعها المستمع لتأويل القولة والوصول إلى مقاصد المتكلم.

(1) يُنظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجديدة، مصر، (د.ت)، 2002م: 35.

(2) يُنظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني (من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة الى وضع قوانين ضابطة لها)، العياشي أدراوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط:1، 1432هـ - 2011م: 7.

بما أنّ غرايس اعتنى بالمعاني غير المباشرة، وتأويلها، والاستدلال على مقاصد المتكلم يحق لنا أن نتساءل عن منزلة نظرية غرايس بالنسبة للتداولية المعرفية التي اعتنت عناية كبيرة بالتأويل والاستدلال على المقاصد، والتي وضع كلّ من آن وجاك لها شروطًا ينبغي أن تستوفيها أي نظرية تداولية لتكون معرفية وهذه الشروط هي :[1]

1. لا بدّ أن تمتلك بعدًا وظيفيًا وتمثيليًا.
2. لا بدّ أن تُوضح وتُصف عمليات التأويل من خلال مسائل ثلاث هي:

- ما القواعد المستعملة في الاستدلال؟
- كيف يتم اختيار المقدمات لعملية الاستدلال؟
- متى نوقف عمليات الاستدلال ونعلن مقبولية التأويل الذي توصلنا إليه؟

3. لا بدّ أن تذكر كيفية الحصول على المعلومة الجديدة؟
4. لا بدّ أن تحدد كيفية تمثيل المعلومة وما هي أهم العمليات التي تُجرى عليها.

وبعد أن قام (آن وجاك) باختبار نظرية غرايس بالنسبة لهذه الشروط وجدا أنّ لها نقاط ضعف في تأويل الأقوال بالنسبة لما يجب أن تكون عليه التداولية المعرفية ويعود ذلك إلى فقدانها لإحدى ركيزتي العلوم المعرفية المتمثلتين بـــ(الوظيفية والتمثيلية).

وحيث يصعب إدراج نظرية غرايس من ضمن أطروحة (الوظيفية)، والتي بحسب آن وجاك:" مفادها أنّه على الرغم من الاختلافات الواضحة بين الدماغ البشري والآلات (الأولى بيولوجية والثانية ميكانيكية أو إلكترونية)، فإنّه لا يوجد مبدئيًا سبب يمنع من الحصول على النتائج نفسها من خلال الدماغ أو الآلات (بمعنى الحصول على كيفية الاشتغال نفسها)، وإذا توصلنا إلى هذا فيوجد حينئذ تكافؤ وظيفي بين

(1) ينظر:التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول، وجاك موشلار، تر: سيف الدّين دغفوس، محمّد الشيباني، مراجعة: لطيف زيتوني، المنظمة العربيّة للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان–بيروت، ط :1، 2003 م: 66.

الدماغ والآلة".[1]

فغرايس لم يحدد كيفية اختيار المقدمات وكيف يتم استخلاصها، ومتى نستطيع القول إنّ التأويل مقبول فنتوقف عن إجراء مزيد من الاستدلالات؛ لذا من الصعب إدراج نظرية غرايس في حساب معلوماتي. فالآلات بأنظمتها الميكانيكي أو الإلكتروني تحتاج الى القيام بأي عملية إلى مقدمات تساعد في الحصول على نتائج كما تحتاج إلى تحديد مسار العمل والحد الذي تتوقف عنده العمليات ويبدأ ظهور النتائج وإلاّ فإن النظام سيعمل بشكل عشوائي إلى أن ينهار.

على الرغم من أنّ نظرية غرايس فقدت إحدى الركائز إلاّ أنّها امتلكت الركيزة الأخرى التي لا تقل قوة وأهمية عن سابقتها، وهي (التمثيلية) ومفادها "أن للدماغ خاصية أساسية يشترك فيها مع الحواسيب وتتمثل في قدرته على معالجة التمثيلات ذات الصورة الرمزية، وتوافي هذه القدرة بعدًا حاسوبيًا يشترك فيه الإنسان والحاسوب" [2] إذ إنّ غرايس لم يُصغ معالجة التمثيلات صوريا وإنَّما من خلال صياغة الفرضيات، ثم التثبت منها وهذا ما دفع آن وجاك الى القول: "إنّ غرايس كان يسلك الطريق الصحيح؛ لأنّ نظامه لا يقوم حصرًا على رؤية ترميزية للغة، ولأنّه يستعمل ــ ولو بكيفية صريحة جزئيا ــ عمليات استدلالية في توليد الاستلزامات الخطابية."[3]

وضع هانسيورغ شميد (Hansjörg Schmid) في محاولته الإجابة عن سؤال (ما المطالب الأساسية التي يجب على نظريات التداولية المعرفية للغة أن تلبيها؟) عددًا من المتطلبات والقدرات المعرفية. أمّا المتطلبات المعرفية فهي [4]:

---

(1) المصدر نفسه: 65.

(2) 39. التداولية اليوم علم جديد: 65.

(3) المصدر نفسه: 69.

(4) نقلا عن : المنظوران العرفاني والتداولي آفاق التهجين، د. صابر الحباشة، بحث ضمن كتاب (دراسات في اللسانيات العرفانية: الذهن واللغة والواقع، د. عبد الرحمن محمد طعمـــة، و د. الحبيب المقدميني، و د. صـــــابر الحباشة، و د. عفاف موقو، و د. عمر بن دحمان، الرياض، مركز الملك

1. القدرة الحسية والحركية على إنتاج الأقوال وإدراكها.
2. الكفاية اللسانية.
3. الكفاية التداولية.
4. الكفاية الموسوعية.
5. الاستعداد على الانخراط في التواصل (مبدأ التعاون).

أمّا القدرات المعرفية فهي [1]:

القدرات المعرفية	المصطلحات الأساسية
تتبع المقام الظرفي والنص اللساني المصاحب.	الإشاريات والعوائد الإحالية والاتساق والانسجام
تتبع أحوال المخاطبين الآخرين الذهنية.	الأرضية المشتركة، وتبادل المعرفة، والمعرفة المتبادلة، وتصميم الجمهور، وإعطاء إمكانية جديدة للوصول، والأهمية الراهنة.
ربط المدخلات اللغوية والمقامية وفهم معاني العناصر والقطع في المدخلات.	توضيح المعنى (المشترك اللفظي)، وتتبع المرجع، ومعرفة العائد ، والتصريح.
تفسير المعنى الضمني عرفيا (مع الأخذ بعين الاعتبار النص المصاحب، والسّياق، والمعرفة التداولية والاجتماعية والثقافية).	الاستدلال، والاقتضاء، والاستلزام التواضعي (العرفي).
تفسير المعنى الضمني سياقيا.	الاستدلال، والتفكير، والاستلزام التخاطبي ولاسيما المخصص.
تفسير المعنى غير الحرفي تواضعيا وسياقيا.	الاستلزام، والسخرية، والمزاح، والفكاهة، الكناية، والاستعارة، والمجاز المرسل.

نجد أنّ كثيراً من المفاهيم كانت من ضمن عناية غرايس سواء أكانت على صعيد المتطلبات أم على صعيد القدرات، وهذا ما دفع شميد إلى إدراج بحوث غرايس ضمن التداولية المعرفية، حتى وإن لم يطلق عليها هذه التسمية [2] .

عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، المملكة العربية السعودية – الرياض، ط:1، 1441هـ-2019م): 162-163.

(1) نقلا عن : المصدر نفسه: 163.

(2) المصدر نفسه: 162

ويقول د. صلاح إسماعيل: "وينظر أنصار العلم المعرفي الآن إلى محاولة غرايس على أنّها جزء من مشروعهم الأكبر لتقديم تقرير فيزيائي أو بيولوجي عن العقل والمعنى سواء بسواء"[1]، بينما تقول الأستاذة ذهبية حمو الحاج في حديثها عن الملامح المعرفية عند غرايس "ويظهر الجانب المعرفي أكثر في عنصر (الاستلزام التخاطبي)"[2]، فالجانب المعرفي يظهر في (الاستلزام التخاطبي) من خلال محاولة المتلقي تأويل الأقوال والمعاني التي تخرج عن دلالتها الحرفية ومن ثم الاستدلال على مقصد المتكلم من خلال عمليات ذهنية.

ويعرف د. ثروت مرسي الاستلزام التخاطبي بأنّه "آلية تأويلية إجرائية أساسية في التداوليات تتعلق بتوصيف، ثم تفسير، كيف يمكن للمتكلم أن يعني أكثر ممّا يقول في عملية التخاطب، أي: كيف تبلغ القولات المخاطب أكثر من معانيها الحرفية، وكيف يتمكن المخاطب من التأويل."[3]

ممّا يجعل مسلمات غرايس معيارية يتبعها المتكلم في تواصله مع المستمع الذي بدوره يعول عليها في الوصول إلى مقاصد المتكلم والكشف عن (المعاني غير المباشرة) فهو يفترض تقيد المتكلم بهذه القواعد بوصفها مقدمة منطقية تساعده في الاستدلال، ويرى غازدر أنّ هذه القواعد تشبه الشفرة إذ تتناول التمثيل الدلالي للجملة ووصف السّياق الذي حدثت به كمدخلات وتنتج تمثيلاً تداولياً للقولات بوصفها مخرجات [4]، فمن خلال المعرفة بها وملاحظة سلوك المتكلم، فضلاً عن الإحاطة بالسّياق ينبغي أن يكون من الممكن الاستدلال على مقاصد المتكلم؛ ولهذا يقول كلّ

(1) نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس: 96.

(2) مدخل إلى التّداولية المعرفية، ذهبية حمو الحاج، مجلة الكوفة، العدد 9، سنة 2014م: 115.

(3) في التداوليات الاستدلالية : 241.

(4) نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والادراك، دان سبيرير وديدري ولسون، ترجمة هشام إبراهيم عبد الله خليفة مراجعة: فراس عواد معروف، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط: 1، 2016م: 77.

من آن وجاك: "تنخرط قواعد المحادثة بوضوح في التيار المعرفي".[1]

الاستلزام :

تناولت الثقافة العربية المعاني غير المباشرة وكانت في معظمها قد درستها بوصفها إشكالا لسانية وجب حلها إلاّ ما جاء به السّكاكي، إذ كانت دراسته واعية ودقيقة وتكاد تقرب ممّا جاءت به التداوليات الحديثة إلاّ أنّ التناول الحقيقي للمعاني غير المباشرة هو ما جاء به غرايس بعد أن ميز بين المعنى الطبيعي والمعنى غير الطبيعي، ومن خلال محاولته الوصول إلى آليات الاستدلال وإلى مقاصد المتكلم في المعاني غير الطبيعية (الاصطلاحية) في الحوارات العادية بين المتخاطبين ، كلّ هذه الأمور كانت حافزا له ليؤسس نظرية (الاستلزام التخاطبي)، التي يقول د. أدراوي العياشي فيها : "خروج مقالة غرايس (1975م)[2] مثلت البداية الحقيقية لتناول ظاهرة الفعل اللغوي غير المباشر" [3].

وابتكر غرايس مصطلح استلزام(implicature) والفعل يستلزم (implicate)، مُشتقًا إياه من الفعل (implying) والذي جاء في قاموس أكسفورد بمعنى :"الإشارة إلى شيء ما بشكل ضمني بدلاً من التصريح به" [4]. وقد كان ابتكاره لهذا المصطلح تمييزًا عن المصطلح (implication) وفي ذلك يقول: "أريد أن أقدم المصطلحات التي سأعول عليها في مقالي وهي فعل استلزم (Implicate) وما اتصل به من أسماء مشتقة كالاستلزام (Implying) والمستلزم (Implicatum) أي ما يتم استلزامه. والذي أريده بهذا تجنب الاضطرار في كل مرة إلى اختيار هذا الفعل أو ذلك من بين مجموعة الأفعال التي يقوم مقامها عادة فعل استلزم" [5] إذ كان اختياره لهذا

---

(1) التداولية اليوم: 57.

(2) يقصد بها مقالته (المنطق والمحادثة)

(3) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: 95.

(4) https://www.lexico.com/definition/imply

(5) المنطق والمحادثة، بول غرايس، ترجمة محمد الشيباني و سيف الدين دغفوش، بحث ضمن كتاب (إطلالات على النّظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين- مختارات

المصطلح تمييزا عن المصطلح المتعارف عليه؛ ليكون خاصا بالتداول اللغوي دالاً على عملية الاستدلال.[1] وكل المصطلحات التداولية فقد تُرجمت إلى العربية ترجمات عدة منها:

(الاستلزام وهو الغالب [2]، والاقتضاء [3]، والتضمين [4]، والتلويح [5]).

وقد اخترنا مصطلح (استلزام) لشيوعه كما انّه أكثر المقابلات دلالة لمصطلح

معربة ، إشراف وتنسيق كعز الدّين مجدوب، المجمع التونسي للعلوم والادب والفنون "بيت الحكمة"، تونس – قرطاج، (د.ت)، 2012م): 616.

(1) يُنظر: الاستلزام الحواري في التداول اللساني: 17.

(2) استعمل لفظة الاستلزام عدد كبير من المؤلفين العرب والمترجمين منهم الدكتور طه عبد الرحمن في كتابه (في أصول الحوار وتجديد علم الكلام) ، و د. أدراوي العياشي في كتابه (الاستلزام الحواري في التداول اللساني)، و د. ثروت مرسي في كتابه (التداولية الاستدلالية)، ود. أحمد المتوكل في بحثه (الاستلزام التخاطبي بين البلاغة العربية والتداوليات الحديثة)، ود. ينعيسى أزاييط في بحثه (نظرية غرايس والبلاغة العربية) وممن استعمله أيضا د. مسعود صحراوي في بحثه (في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر)، ود. عز الدين المجدوب في ترجمة (القاموس الموسوعي التداولية) لآن ربول وجاك موشلار وغيرهم الكثير.

(3) استعمل لفظة الاقتضاء صلاح اسماعيل في كتابه (نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس) ، ود. عادل فاخوري في مقالته (الاقتضاء في التداول اللساني)

(4) اختار هذه اللفظة من بين المقابلات الأخرى د. عبد السلام عشير في كتابه (عندما نتواصل نغير)، و د. عباس صادق الوهاب في ترجته لكتاب (اللغة والمعنى والسياق)، والباحث وليد حسين في بحثه (دلالة الاقتضاء عند الأصوليين في ضوء نظرية التضمين التخاطبي عند جرايس).

(5) لجأ إلى هذا المصطلح د. هشام عبد الله الخليفة في كتبه (نظرية أفعال الكلام، نظرية التلويح الحواري، نظرية الصلة أو المناسبة).

(implicature) فلا يمكن أن نقول بترادف هذه الألفاظ إذ إنّ محمد السيدي يذهب إلى أنّ :"الاقتضاء مفهوم منطقي بينما الاستلزام مفهوم لساني تداولي" [1] قد لا يبدو كلامه على درجة عالية من الصحة؛ إذ إنّ الاقتضاء [2] ذو طبيعة لسانية فهو يدرك عن طريق العلامات اللغوية التي يتضمنها القول[3]، والاقتضاء عند الغزالي (ت: 505هـ): هو "الذي لا يدل عليه اللفظ وليكون منطوقاً به ولكنه يكون من ضرورة اللفظ من حيث إنّه لا يمكن كون المتكلم إلاّ صادقًا به أو من حيث يمتنع الوجود الملفوظ شرعًا إلاّ به أو حيث يمتنع ثبوته عقلًا إلاّ به" [4] ، ويحيل الاقتضاء إلى الافتراضات المسبقة التي يعدّها المتكلم صادقة فقولة (أقلع زيد عن التدخين) تقتضي أن (زيد كان يدخن).

نلاحظ أن تعريف الغزالي يشبه إلى حد كبير تعريف أوريكيوني للاقتضاء بأنّه "المعلومات وإن لم يُفصح عنها (غير مصرح بها) فإنّها وبطريقة آلية واردة ومدرجة في القول الذي يتضمنها أصلا، بغض النظر عن خصوصيتها في إطار الحديث الذي يتجلى فيه"[5].

في حين أنّها تُعرف الاستلزام على أنّه "المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها

---

(1) إشكال المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري، مجلة فكر ونقد، عدد:25، سنة 2000م، ص:105 -106.

(2) وقد أطلق مسعود صحراوي على الاقتضاء الافتراضات المسبقة في بحثه (في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، وهو بحث ضمن كتاب (التداوليات) علم استعمال اللغة، بينما يطلق عليه طه عبد الرحمن الإضمارات التداولية في كتابه (اللسان والميزان أو التكوثر العقلي)

(3) ينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية ،عمر بلخير، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ،ط:2، 2013م: 62.

(4) المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ)، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، ط: 1، 1413هـ - 1993م: ٢٦٣.

(5) تحليل الخطاب المسرحي:63.

ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث" [1] ، وقد ذهب آن وجاك إلى أنّ الاستلزامات التخاطبية هي قريبة من الاقتضاءات فكلاهما يعمل على حمل المستمع للذهاب إلى معاني غير المصرح بها، ويقع كل من الاقتضاء والاستلزام تحت مفهوم المعاني الضمنية التي يعرفها السيوطي بقوله:" التّضمين هو حصول معنى في لفظ من غير ذكر له باسم هي عبارة عنه".[2]

ويذهبان ــ آن وجاك ــ إلى أنّ الاقتضاء يتم تحديده على أساس المعطيات اللغوية في حين يتم تحديد الاستلزام من خلال التأويل وبالاستعانة بالكفايات التأويلية والمبادئ التداولية. وتقول أوريكيوني : " الاقتضاء يتعلق مباشرة بالبنى التركيبية العامة، على عكس الاستلزام الذي يتم استنتاجه انطلاقاً من الملكة ــ البلاغية ، التداولية ــ الموسوعية والمنطقية للمستمع (وكذلك المتكلم)"[3].

واخترنا (الاستلزام التخاطبي) بدلاً عن (الاستلزام الحواري) على الرغم من لجوء كلا الاتجاهين (التحليل الخطاب والتحليل الحواري) إلى المحادثة كمثال على اللغة في وسطها الطبيعي، إلاّ أنّ التحليل الحواري يستبعد كلّ ما ليس طبيعيًا في كليته، في حين أنّ تحليل الخطاب يدرس ضمن منظور أوسع ومظاهر لغوية أكثر شكلية، فيقوم بتحليل كيف يمكننا كمستعملين للغة فهم ما نقرأه في الكتب وما يود المتكلمون قوله على الرغم ممّا يقولونه، والتعرف على الخطاب المنسجم مقابل الخطاب الذي يعوزه النظام أو الانسجام، فنجد أنّ تحليل الخطاب ــ مثلا ــ يقترب من لسانيات النص بما أنّه تندرج ضمن موضوع دراسته كلّ النصوص المكتوبة

(1) نقلا عن: في الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، مسعود صحراوي، بحث ضمن كتاب (التداوليات علم استعمال اللغة، اعداد وتقديم: حافظ اسماعيلي علوي، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن ، 1432 هـ –2014م): 44، وينظر: تحليل الخطاب المسرح: 68.

(2) الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ–1974م:3/ ١٨٩.

(3) تحليل الخطاب المسرحي: 71.

والشفوية[1] ونصوص دراستنا هي نصوص مكتوبة فكان الأنسب (الاستلزام الخطابي) .

عرف د. أدراوي العياشي الاستلزام التخاطبي بأنّه : "المعنى التابع للدلالة الأصلية" أو "ما يرمي إليه المتكلم بشكل غير مباشر، جاعلا مستمعه يتجاوز المعنى الظاهري إلى معنى آخر"[2] ، في حين عرّفه الشهري بمصطلحات الأصوليين فقال "يعبر المرسل بالمفهوم بدلاً من اقتصاره على التعبير عن قصده بالمنطوق"[3]، وللاستلزام التخاطبي خصائص هي:

1. قابليته للإلغاء أو الإبطال.
2. المعاني غير المباشرة ثانوية بالنسبة للمعنى المباشر لذلك يمكن الاستغناء عنه؛ فبإمكان المتكلم إضافة عبارة أو كلمة ليحول دون حدوثه فإذا قلنا:

– (لم أقرأ كل روايات أغاثا كريستي) فهذا يستلزم أنني قرأت بعضا منها.

– (الحقيقة أني لم أقرأ أي رواية من روايات أغاثا كريستي) هنا ألغينا الاستلزام.

3. عدم الانفصال عن المحتوى القضوي الدلالي:

فالاستلزام التخاطبي هو متصل بالمعنى الدلالي للتركيب لا بالجانب الشكلي للعبارة فلا ينقطع بتغيير الألفاظ فلو أننا استبدلنا مفردات وعبارات بمرادفتها لما انقطع الاستلزام؛ لأنّ المعنى ثابت.

– فقول الأب لابنه (لا اريد أن تتسلل إلى المنزل ثانية) الذي يستلزم أنّ الابن تأخر في العودة إلى المنزل.

– (أنا لا أتسلل، ولكني أمشي على أطراف أصابعي خشية حدوث ضوضاء) التي لا تلغي الاستلزام بأنّه متأخر عن المنزل.

4. عدم التعيين:

إنّ الاستلزام يختلف بتغير السّياقات التي يرد فيها، بل حتى ضمن السّياق الواحد

(1) ينظر: مدخل إلى دراسة التداولية: 46-47.

(2) الاستلزام الحواري في التداول اللساني: 17(الهامش).

(3) استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد، بيروت –لبنان، ط1 ،2004 م: 429.

فالاستلزام غير ثابت ؛ لأنّ المقام هو المُتحكم فيه ، فقد يعطي التعبير الواحد استلزامات عدة مختلفة تبعًا للمقام الذي تقال فيه العبارة، فجملة (مازال طفلًا) تحتمل أن تكون تبريرًا لطفل يسيء التصرف ، وتحتمل أن تكون تهكمًا لتصف طيش شاب لا يحسن التصرف ، ولا يمكن تحديد دلالتها إلاّ بالعودة إلى السّياق الذي قيلت فيه.

5. إمكانية التقدير:

المستمع يمكنه الاستدلال على أنّ القائل لعبارة (مازال طفلًا) في أثناء حديثه عن طالب جامعي لا يمكن أن تؤخذ العبارة على الحقيقة فلابدّ أن تكون تهكمًا والمعنى الذي أراده المتكلم يختفي وراء المعنى الحرفي للعبارة ويعود ذلك إلى أنّه لم يتبع الطريقة العادية في الكلام، ولكن ذلك بلا شك يضفي معاني أخرى على العبارة ، فقولنا : (مازال طفلًا) لوصف شاب بالغ تستلزم أنّه متهور ولا يحسن التصرف، ولا يجيد تقدير الأمور، وأنّه غير ناضج.

أنماط الاستلزام :

عمد غرايس إلى تمييز نمطين من الاستلزامات الأول يظهر من خلال الكلمات ويتوقف عليها وهو الاستلزام العرفي، والثاني يرتبط بالمضمون الدلالي للقولات هو الاستلزام التخاطبي ، والذي ينقسم بدوره إلى قسمين : الأول الاستلزام التخاطبي المحادثي ، والذي قسمه إلى الاستلزام المعمم والاستلزام المخصص. واطلاق الاستلزام التخاطبي مطلقاً من غير التقيد بلفظ المخصص أو المعمم غالبا ما يُعنى به الاستلزام المخصص في حين أنّ الاستلزام المعمم يقيد بلفظة (المعمم). والثاني الاستلزام التخاطبي غير المحادثي، والخطاطة الآتية توضح أنواع الاستلزام التخاطبي:

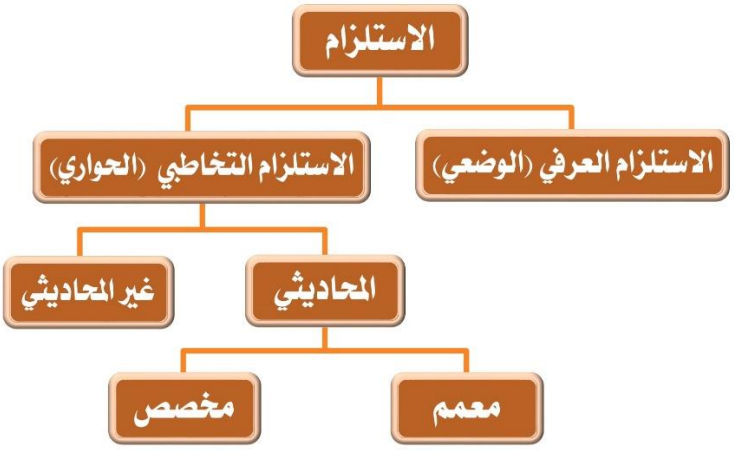

أولا - الاستلزام العرفي (الوضعي):

إنّ هذا النوع من الاستلزام "قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السّياقات وتغيرت التراكيب" [1]، فهو يتم بوساطة العرف أو المواضعة ويعدّ لصيقًا بالألفاظ فيزول بتغييرها ، وهو بهذا يخالف شرطاً من شروط الاستلزام التخاطبي؛ ولكنه يعدّ استلزاما إذ إنّه لا يخضع لشروط الصدق الدلالي[2] للقولة التي تحتوي عليها، ويرى ليفنسن أنّ الاستلزام العرفي لا يستحق الكثير من العناية، فهو يمثل قصور علم الدلالة في احتواء أو تفسير كل المعاني العرفية (الوضعية) للألفاظ المستعملة في اللغة[3].

يعطي غرايس مثالين عن الاستلزام العرفي الأول في لفظة لكن (but)

---

(1) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 33.

(2) شروط الصدق: من العبارات والجمل الخبرية ما نحتاج فيه للعودة إلى حالات أو أوضاع في العالم الخارجي لنحتكم إليه في تحديد صدق العبارة الخبرية. بينما الأفعال الكلامية غير الخبرية أو الاستلزامات التي يستعملها المتكلم لا تخضع لشروط الصدق الدلالي. ينظر (نظرية التلويح الحواري بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي، هشام عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان–بيروت، ط: 1، 2013م: 37).

(3) المصدر نفسه: 45.

-(هذا فستان جميل، نور لن ترتديه).

-(هذا فستان جميل، لكن نور لن ترتديه).

القولتان صادقتان فلهما شروط الصدق نفسها طالما كان الفستان جميلاً ، وطالما نور لن ترتديه إلاَّ أنّ الاختلاف في المعنى واضح وهو يكمن في المعنى لكلمة (لكن) التي تدل على الاستدراك بين المعطوف والمعطوف عليه. فالسامع لكلمة (لكن) يوقن أنّ الجملة الآتية بعدها مباينة لما سبقها.

أما المثال الثاني عن الاستلزام العرفي عند غرايس فهو في كلمة (لذا) أو (لهذا) (therefore) فقولنا

- (انه طفل؛ هو لطيف جدًا).
- (انه طفل؛ لهذا هو لطيف جدًا).

في الجملة الثانية ربطنا علة أو سبب لطافة الطفل بكونه طفلاً ، وهذه العلاقة السببية لا تستبين ممّا قلناه إنَّما بما ألمحنا إليه في استعمال كلمة (لهذا) فلو حذفت أو استبدلت لاختفى الاستلزام ، وهذا ما نلاحظه في القولة الأولى قد تكون مجرد وصف فلربما لم نشأ أن نشير إلى كون لطافته تتأتى من كونه طفلاً على الرغم من أننا فعلنا ذلك بكلّ تأكيد. وهذا النوع من الاستلزام غير قابل للإلغاء بإضافة عبارة أو كلمة دون أن نشعر بحدوث تناقض في القولة ، فإذا قلنا: (هذا فستان جميل لكن نور لن ترتديه، لكني لا أقصد الإشارة إلى تناقض الحقيقتين)، إذ إنّ الكلام متناقض تمامًا فالقولة الأولى والثانية متناقضتان حقًا؛ لذا كانت القولة الثالثة التي تنفي تناقضهم هي أيضًا بدورها متناقضة. وقد لجأ شاعرنا إلى الاستلزام العرفي في مواطن عديدة فيقول في قصيدة يعاتب صديقه سعد بن مسعود:

"يَا سَعْدُ دَعْوَة مِنْ لَا يَرْتَجِيكَ وَلَا يُثْنِي عَلَيْكَ إِذَا أَثْنَى عَلَى رَجُلِ

فَلَوْ تُفَاوِضُنَا فِي الظَّبْي تَخْرُزُهُ خَرْزَ الْحَمَائِلِ إِذْ بِتْنَا بِقُطْرَبُلِ

لَكِنْ ثَنَائِيَ أَنْ أُجْزِيكَ سَيِّئَةً حِفْظُ النِّدَامِ وَإِكْرَامِيِّ بَنِي عَمَلِي" (1)

كتب شاعرنا مقطوعته هذه في صديقه سعد بن مسعود القطربلي الذي سأله حاجة فردها عنه فغضب ثم كتب مقطوعته التي استهلها بالنداء ، ولكنه ليس نداء محبة وطلب الاقبال، وإنَّما هو للتحقير والزجر؛ إذ إنّه حسب الباهلي لا يستحق الثناء والمديح لبخله، وقلة وفاءه، وسوء صنيعه مع صديقه. وعلى الرغم من كلّ ما سبق والذي يوجب ما يقابله من الإساءة ربّما بهجاء يحط من قدره بين الناس لكن شاعرنا ترفع عن ذلك؛ حفظًا للسهرات التي امضياها سوية وإكرامًا لإدراكه حرفة الأدب مثله. فحدث الاستلزام بوجود (لكن) التي كان ما بعدها يباين ما قبلها. ويقول أيضًا في موضع آخر:

"لَا تَسْأَلِ الْمَالَ عِنْدَ امرئ أَصَابَ الْيَسَارَ مِنْ كَدِّهِ
وَلَكِنْ سَلِ الْمَالِ عِنْدَ امْرِىءِ إِذَا أُورِثَ الْمَالَ عَنْ جِدِّهِ" (2)

حيث نجد أن شاعرنا لجأ إلى الاستلزام العرفي باستعمال (لكن) ليباين بين ما قبلها وهي نفي السؤال وطلب الحاجة ممن اكتسب المال بعرق جبينه وتعب جسده ؛ لأنّه سيضن به. وبين تعود الغنى والبذل والذي لم يشق في تحصيله لهذا المال وإنَّما ورثه عن اجداده.

وأمّا فيما يخص المثال الآخر عن الاستلزام العرفي (therefore) ومقابلاتها بالعربية (لذا، لذلك، لهذا إذن) فلم نجده في شعر الباهلي إلاَّ في موضع واحد ولعل ذلك يعود إلى أن الشاعر عادة ما يلجأ إلى المجاز المرسل ذي العلاقة السببية ليمنحه مرونة وحرية أكبر في الوزن والقافية ويمنحه استلزامات أكثر ومعاني أعمق. والموضع الذي استعان الباهلي بالاستلزام العرفي فيه، قوله:

"جَعَلُوا الْقَنَا أَقْلَامَهُمْ وَطُرُوسَهُمْ مُهَجَ الْعِدَا وَمِدَادَهُنَّ دِمَاءَهَا

(1) ديوان محمد بن حازم الباهلي، تح: مناور محمد الطويل ، دار الجيل- بيروت، ط:1، 2002م: 124-125.

(2) المصدر نفسه: 87.

وَأَظُنُّ أَنَّ الْأَقْدَمِيْنِ لِذَا رَأَوْا أَنْ يَجْعَلُوا خَطِّيَةً أَسَمَاءَهَا" [1]

الشاعر يرسم لنا صورة شعرية مركبة من صور عدة هي (جعلوا القنا اقلامهم)، و(طروسهم مهج العدا)، و(مدادهن دماءهم) وهذه الصورة تنتهي بتنبه الشاعر إلى السبب الذي دفع الاقدمين الى أن يسموا رماحهم (خطية) ؛ لأنّهم استعملوها كالأقلام يخطون فيها على قلوب الأعداء وحبرهم هو دم اعدائهم فهذه التسمية ليست عبثية وإنَّما هما يشتركان بأنّهما يخطان طريقًا بحركتهما. وهذا رؤية خاصة بالشاعر؛ فالمعروف عن الرماح الخطية ــ وهي أشهر أنواع الرماح عند العرب وأجودها، ودائماً ما كان العرب في الجاهلية وبعد الإسلام يتغنون بها في أشعارهم ــ انّها سميت بهذا الاسم نسبة إلى "الخط، وهي جزيرة في البحرين ". [2]

ثانيا ــ الاستلزام التخاطبي:

والاستلزام التخاطبي هو الاستلزام الذي يعتمد على السّياق وقرائن الأحوال ولا يتعلق بألفاظ معينة كما أنّه لا يكون من خلال المواضعة أو العرف. وهو يقسم إلى نوعين هما:

أ ـ الاستلزام التخاطبي المحادثي:

هو الاستلزام الذي يعتمد على السّياق؛ فكلما كانت معرفتنا بالسّياق أعمق كان تأويلنا للمقصد ملائماً. ولكي يتمكن المتلقي من التخمين الملائم على نحو طبيعي؛ يجب أن يكون معنى المتكلم قابلا للتخمين، وأن توجه اللغة والسّياق المشترك المتلقي إلى تخمينات، ما لم يثبت تعطيل المتكلم مبدأ التعاون وقواعده[3]. قسم غرايس الاستلزام التخاطبي المحادثي بناء على ارتباطه بسياقات عامة أو خاصة إلى: استلزام تخاطبي معمم، واستلزام تخاطبي مخصص. هذا التقسيم كان ومازال محل خلاف بين

(1) الديوان: 47.

(2) الكامل في اللغة والأدب، ابي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت:285هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان–بيروت، (د.ط)، 2012م:159/1.

(3) ينظر: في التداوليات الاستدلالية: 252.

الغرايسين الجدد ــ هم من جاءوا بعد غرايس وعمدوا إلى تعديل أفكاره ــ وبين أتباع نظرية الملاءمة حيث ترى روبين كارستن (Robyn Carston) ــ وهي من أتباع نظرية الملاءمة ــ أنّ التمييز بين نوعي الاستلزام لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد ، فحسب رأيها "أننا إذا سلمنا بالتمييز بين المخصص والمعمم بصورة مطلقة واتبعنا كلام (غرايس) بصورة حرفية في وصفه الاستلزام المعمم، فإنّ العديد من الاستعمالات المجازية كالاستعارة والمبالغة والإفراط ستقع ضمن صنف الاستلزام المعمم. ومن ذلك المثل الذي أورده غرايس على الاستعارة: (أنت القشدة الكريمة في قهوتي) التي تفيد (أنت مصدر فخري وسعادتي)، إذ لا يذكر (غرايس) أية معلومات سياقية تؤدي إلى تفسير المثال، وليست هناك ضرورة لمثل تلك المعلومات السّياقية. فما دام المثال يتضمن قضية كاذبة بشكل صريح، فإنّ المعنى الحرفي يتم رفضه، والتفسير أو الاستلزام المزعوم يتم استنتاجه والتوصل إليه بصورة عامة بغض النظر عن السّياق". [1] بينما انتقد ليفنسن ــ وهو من الغرايسين الجدد ــ نظرية الملاءمة ؛ لأنّها اعتنت بتفسير الاستلزام المخصص من دون الاستلزام المعمم، في حين أن (غرايس) مؤسس نظرية الاستلزام كان يؤكد على أنّ النوع الأخير من الاستلزام هو الأهم ؛ ولا سيما للأغراض الفلسفية. غير أن كارستن ردت بأنّ نظرية الملاءمة قادرة على تفسير كل أنواع الاستلزام وبشكل أفضل من الآلية التي أقترحها ليفنسن.[2]

1ــ الاستلزام التخاطبي المعمم:

هو ما لا يحتاج عند حدوثه إلى معرفة مسبقة خاصة بسياق اللفظ لتكوين الاستدلالات الضرورية بل يولّده الشكل اللغوي، وبهذا الاعتبار فإنّ شدة ارتباطه بشكل العبارات ومحتواها جعلته عرضة إلى الالتباس مع الاستلزامات الخطابية المعرفية[3] مثلّ غرايس للاستلزام المعمم بـــ(قابلت امرأة بالأمس).

(1) نظرية التلويح الحواري : 83.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 85

(3) الاستلزام الحواري نحو مقاربة تداولية معرفية للخطاب القرآني، د. جنان سالم البلداوي، دار قناديل للنشر والتوزيع، ط:1، 2021م:47.

إنّ الاستلزام الذي يمنحه التنكير مفاده أنّ الشيء المذكور ليس قريب الصلة بالمتكلم، فالمرأة ليست أم المتكلم، أو أخته، أو زوجته، أو أية امرأة تربطه بها علاقة أفلاطونية...إلخ. إنّ الاستدلال على مقصدية المتكلم يتم من خلال الصيغة إلاّ أنّه استدلال غير مستقل عن السّياق إذ يمكن إلغاؤه وإبطاله[1] يرتبط هذا النوع من الاستلزام بمسلمة الكم فيحدث نتيجة خرق القاعدة الأولى من مسلمة الكم؛ فالمتكلم يكون غير قادر على تعيين طبيعة العلاقة التي تربط المتكلم بالمرأة وإلاّ فإنّه كان سيصرح بذلك باستعمال التعريف. وهو يرتبط كذلك بمسلمة الطريقة؛ إذ إنّ استعمال النكرة في المثال الذي ضربه غرايس يخرق القاعدة الفرعية الأولى من مسلمة الطريقة (تجنب الغموض)، ولكنه خرق يقصده المتكلم وذلك لعدم قدرته على التعيين.[2]

ويدخل ضمن هذا الاستلزام السلمية أو التدرجية التي تحدث نتيجة استعمال الأسوار أو المسورات مثل (بعض) و(كل) وأدوات التعميم والتخصيص، والإطلاق والتقييد حيث يتم اختيار لفظة تعبر عن قيمة واحدة بين مجموعة من التدرجات مثل : (كل، اغلب، كثير، بعض، قليل) فالمتكلم عند اختياره أي صيغة يتم نفي كل الصيغ الأعلى في التدرج؛ لأنّه لا يمتلك القدرة على إثبات الصيغة الأعلى فقول المتكلم :(حضر بعض الأساتذة الندوة) يستلزم (لم يحضر كلّ الأساتذة الندوة). فلو كان للمتكلم القدرة على إثبات العبارة الأقوى (حضر كلّ الأساتذة الندوة)، ولكنه اختار الأضعف (حضر بعض الأساتذة الندوة) لخالف القاعدة الأولى من مسلمة الكم.[3]

يرى ليفنسن أنّ هذا النوع من الاستلزام يمتلك أهمية خاصة للنظرية اللغوية؛ لأنّها استلزامات يصعب تمييزها عن المحتوى الدلالي للألفاظ فهي توهم الكثيرين بأنّها

(1) ينظر: المنطق والمحادثة: 633/2، ونظرية التلويح الحواري: 35، وفي التداوليات الاستدلالية: 253.

(2) ينظر: نظرية التلويح الحواري : 35 ، وفي التداوليات الاستدلالية: 253.

(3) ينظر: نظرية التلويح الحواري: 35، ومحاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري، دار الكتاب الجديد المتحدة ،ط:1، 2013م: 42.

دلالة لفظية وضعية؛ لارتباطها بالتعابير المتعلقة بها في كل السّياقات الاعتيادية بشكل روتيني ومكرر[1]. ومن مواضع الاستلزام التخاطبي المعمم عند شاعرنا قوله في أبيات بعد تغير صديق عليه:

"تَلَوّنَتْ أَخْلاقًا عَليِّ كَثِيرة وَمَازَجَ عَذْبًا مِنْ إِخَائِك مَالِحُ"[2]

إذ لجأ الشاعر إلى تنكير(اخلاق)؛ لأنّها (اخلاق) غير مألوف بالنسبة للشاعر إذ إنّه تعود الود والإخاء بينه وبين صديقه، لكن هذه الاخلاق تغيرت وتلونت فلم يعد الشاعر يدركها أو يعرفها كما أن التنكير هنا اعطى دلالة إضافية لتحقير هذه الاخلاق التي استبدلت العذب بالمالح.

وفي موضع آخر يقول الباهلي في قصيدة كتبها في محمد بن حميد بعد أن أرسله الحسن بن سهل وأمره بجباية مال وبحرب قوم من الشراة ــ الخوارج سموا بذلك لأنّهم اشتروا الجنة بأرواحهم ــ فخان في المال وهرب من الحرب:

"وَمَنَّتْكَ نَفْسُكَ مَا لَا يَكُونُ وَبَعْضُ الْمُنَى خُلَّبٌ يَكْذِبُ"[3]

الاستلزام التخاطبي المعمم جاء في لفظة (بعض) ولجوء الباهلي إليها لينفي الصيغة الأقوى (كل الاماني خلب يكذب) ، والخلب هو الخادع فهذه الأماني خدعتك؛ لأنك لن تستطيع الوصول إليها مهما منتك نفسك. ولو جاء الباهلي بالصيغة الأقوى لخرق مسلمة الكيف التي تنص على (عدم قول ما لا دليل عليه) فليس كلّ الاماني خادعة وغير قابلة للتحقيق؛ لذا كانت (بعض) انسب لمقصد المتكلم.

2ــ الاستلزام التخاطبي المخصص:

وهو الاستلزام الذي يتولد نتيجة حدوث خرق لإحدى قواعد مبدأ التعاون في سياق

(1) ينظر: نظرية التلويح الحواري : 45.

(2) المستدرك على ديوان محمد بن حازم الباهلي، أ. شاكر العاشور، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد:82: 873.

(3) الديوان: 60.

معين مع التشبث بالمبدأ الأساسي [1] ، وعن مبدأ التعاون تتفرع قواعد يجعلها غرايس في أربع مجموعات يطلق عليها مسعود صحراوي (المسلمات) [2] التي ذكرت في بداية البحث.

الاستلزام المتولد عن انتهاك مسلمة الكم: يقول الباهلي :

"هَوِّن عَلَيكَ فَكُلُّ الأَمرِ يَنقَطِعُ وَخَلِّ عَنكَ عِنانَ الهَمِّ يَندَفِعُ

فَكُلُّ هَمٍّ لَهُ مِن بَعدِهِ فَرَجٌ وَكُلُّ أَمرٍ إِذا ما ضاق يَتَّسِعُ

إِنَّ البَلاءَ وَإِن طالَ الزَمانُ بِهِ فَالمَوتُ يَقطَعُهُ أَو سَوفَ" يَنقَطِعُ"[3]

يستهل الباهلي مقطوعته ببيت يقتضي معنيين المعنى الصريح الذي يتمثل بأفعال الأمر الواردة في الشطرين والتي خرجت إلى معنى النصح والإرشاد لمن ابتلي بمصيبة وطال عليه انتظار الفرج، والمعنى الضمني بوجوب التفاؤل.

تعود بنا كفايتنا الموسوعية من خلال متابعة الخطاب الشّعري إلى تجسيد المعنى الضمني في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾ [4] لتكون نقطـــــة الثقــل التي تدور حولها الأبيات، فيمكننا ببساطة أن نستبدلها بالبيت الأول وتبقى الفكرة نفسها ويظل المعنى واحداً، وكذلك في البيت الثاني والثالث؛ مما أحدث خرقاً في القاعدة الفرعية الثانية حسب مفهوم غرايس بسبب تكرار الفكرة (التطويل). وحدثت الاطالة أيضًا في ألفاظ (الهم والضيق) واللتين يقتضيهما (البلاء) أصلاً، فالباهلي يجزم أن لا شيء يستحق الهم فكلّ أمر لا بد أن ينتهي سواء أكان سعادة وهناء أم بؤساً وشقاء، ولا بدّ أن يأتي بعد الهم فرج؛ فثمة سعادة في نهاية الحزن وفرح بعد الألم، كما ثمة اتساع بعد الضيق وراحة بعد التعب وهو يؤكد على أن البلاء مهما طال ومهما استمد

(1) ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح، عالم الكتب الحديث أربد- الأردن، ط: 1 ، 2012 م : 161.

(2) ينظر: في الجهاز المفاهيمي :45.

(3) الديوان: 104.

(4) سورة الشرح، الآية 5.

ينتهي ، فإن لم ينته بالفرج فالموت ينهيه ، وهذا الامر من ثوابت الحياة؛ ليكون الفرج في الحياة الأبدية في جنات الخلد جزاء للصابرين على بلائهم في دنياهم.

الاستلزام المتولد عن انتهاك مسلمة الكيف: يقول شاعرنا :

"وَإِنَّ يَكُ وَقْتُهَا شَيْبَ الْغُرَابِ فَلَا قُضِيَتْ وَلَا شَابَ الْغُرَابُ"[1]

نجد أنّ الشاعر يرفض أنْ تقضى حاجته إذا كان وقتها شيب الغراب؛ وبسبب لون الغراب الأسود القاتم ارتبطَ بالتشاؤم والسَّوداوية فهنا لجأ شاعرنا إلى تعبير لا يملك دليلا عليه؛ إذ إن لون الغراب أسود ولا يمكن أن يشيب، ولكن اعتاد العرب على ربط الغراب بالشيب؛ فإن بياض الشّعر مشؤوم ينفر منه في الرجال والنساء؛ فهو ينذر باقتراب الأجل، والغراب نذير شؤم ينذر بالافتراق، فاستعملوا شيب الغراب كناية عن استحالة وقوع الأمر، فالعرب تقول (لا يكون ذلك حتى يشيب الغراب) " وهذا المثل يدل على استحالة حدوث الشيء أو عدم الرغبة في فعل أمر ما ؛ لأنّ الغراب لا يشيب" [2] فكانت مخالفة شاعرنا القاعدة الفرعية الثانية لمسلمة الكيف؛ لاستلزامه معنى ضمني باستحالة قضاء حاجته.

الاستلزام المتولد عن انتهاك مسلمة الملاءمة: يقول شاعرنا في قصيدة مدح للحسن بن سهل:

"وَقَالُوا: سَيِّدٌ يُعْطِي جَزِيلًا وَيَكشِفُ كُرْبَةَ الرَّجُلِ الْكَظِيمِ

فَقُلْتُ: مَضَى بِذَمِّ الْقَوْمِ شِعْرِي وَقَدْ يُؤْتَى الْبَرِيءُ مِنَ السَّقِيمِ"[3]

إنّ الحسن بن سهل لكثرة تقصيه أمور الناس وحوائجهم، يعرف مطالبهم قبل أن يطلبوا، ويشعر بأوجاعهم قبل أن يتكلموا، فالرجل الكظيم لكربته أي: الذي لا يُبدي

(1) الديوان: 54.

(2) رسالة ماجستير: الغُراب في الشّعر الجاهلي، علي عبد العزيز علي أبو سنينة، إشراف. د. أ إحسان الديك، جامعة النّجاح الوطنية-فلسطين ،2012م :36، 65.

(3) المصدر نفسه: 132.

كربته ولا يُظهرها للناس [1]. الملاحظ أن رد الباهلي كان بعيدًا كلّ البعد عن السؤال، وغير ملائم له؛ فهو يذهب إلى الحديث عن هجائه في حضرة الأمير، ولكن الباهلي لم يُرد المعنى الحرفي وإنَّما أراد استلزام معنى ضمني: بأنّه يُكثر من الهجاء ولم يمدح أحدًا، وأن خروج الأمير الحسن بن سهل عن جملة من هجاهم هو مدح بحد ذاته، وإن كان ما يقال عن الأمير صحيحًا فهو يستحق المدح وسوف يعمد إلى مدحه وهذا تثبته الأبيات اللاحقة إذ يقول:

"فَإِنَّ يَكُ مَا تَنَشَّرَ عَنْهُ حَقًّا رَجِعتُ بِأُهْبَةِ الرَّجُلِ الْمُقِيمِ"[2]

إذا كان ما يقال عنه بالخير هو كلام حق وصدق عدت إلى مدحه باستعداد الرجل المقيم على المدح الذي احترف المدح وعرف به.

الاستلزام المتولد عن انتهاك مسلمة الجهة: من الابيات التي قد حدث فيها الغموض عند شاعرنا قوله:

"بَارَكَ اللهُ لِلَحَسْنَ ولبورانِ فِي الْخَتَنِ

يَا إِمَامَ الْهُدَى ظَفِرْ ت وَلَكِنْ بِبِنْتِ مَنْ"[3]

إذ قال الباهلي هذين البيتين في مباركته للمأمون بزواجه من بوران بنت الحسن بن سهل، ولكن البيت الثاني جاء متلبساً بالغموض إذ إنّه يبارك للمأمون بالظفر، وهو الفوز بالمطلوب [4] إلاّ أنّ الباهلي استدرك أمراً مجهولاً بمجيئه بـــ(لكن)، ولكن الإيجاز المفرط من الشاعر أحدث لبساً، إذ إنّ البيت يحمل وجهين : وجه يحتمل الذم ، ووجه يحتمل المدح، فلا يدري أهو في الدناءة والخسة، أم في العظمة وعلو الشأن ورفعة المنزلة؟ ولذلك لما وصل هذان البيتان إلى المأمون قال: والله ما ندري أخيراً

(1) ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـــ)، دار صادر –بيروت، ط:3، 1414 هـــ، مادة (كظم): 12/ ٥٢٠.

(2) الديوان: 132.

(3) الديوان: 171.

(4) لسان العرب، مادة (ظفر):4/٥١٩.

أراد أم شراً؟

فما الذي استدركه الباهلي هل هو في مقام الذم لبوران إذ إنّه قصد أنّ المأمون ظفر بما لا يليق به أو أنّه قصد أنّ المأمون ظفر ببنت من أبناء العظماء. وهذا البيت استعملته العرب في الاستشهاد على الغموض والإبهام، فقد استشهد به محيي الدين درويش (ت:١٤٠٣هـ) فيقول" ومن طريف الإبهام ما يحكى من أن بعض الشُعَراء هنأ الحسن بن سهل باتصال ابنته بوران بالمأمون مع من هنأه من الشُعَراء، فأثاب الناس كلّهم وحرمه.

فكتب إليه: إن تماديت في حرماني عملت فيك بيتاً لا يعلم أحد أمدحتك فيه أم هجوتك؟ فأحضره وقال له: لا أعطيك أو تفعل.

فقال البيتين فلم يعلم أراد بقوله: بنت من؟ في العظمة أم في الدناءة؟ فاستحسن الحسن منه ذلك وسأله هل ابتكرت ذلك؟ فقال: لا بل نقلته من شعر بشار بن برد، اتفق أنّه فصل قباء عند خياط أعور اسمه زيد، فقال له الخياط: على سبيل العبث به: سآتيك به لا تدري أهو قباء أم جبة؟ فقال له بشار: إن فعلت ذلك لأنظمن فيك بيتاً لا يعلم أحد ممن سمعه أدعوت لك أم دعوت عليك؟ فلما خاطه قال بشار:

خاط لي زيد قباء ليت عينيه سواء

فما علم أحد أن العين الصحيحة تساوي العوراء أو العكس"[1]

(1) إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش ، اليمامة ودار ابن كثير ودار الإرشاد للشؤون الجامعية ،ط:3، 1412هـ -1992م:4/229-230، وينظر: الأفضليات، أبي القاسم علي بن منجب بن سليمان المعروف بابن الصيرفي، تح: د. وليد قصاب و د. عبد العزيز المانع، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د. ط)، 1402هـ-1982م :153-154.

وكذلك يقول علي صدر الدين ابن معصوم المدني إنّ" بيتيه المذكورين في زواج المأمون ببوران بنت الحسن من أحسن شواهد هذا النوع [يقصد الغموض]، بل قيل إنّه ليس للسلف ولا المتأخرين فيه غيرهما، وغير البيت المتعلق بالخياط." [1]

واللبس حدث نتيجة الإيجاز المفرط وحاجة المتلقي إلى الموسوعة المعرفية أو ما سماها ابن سنان الخفاجي (المقدمات) التي تساعده في فهم البيت، فمن خلال القصة والتمعن في الديوان نجد أن من أكثر الأشخاص الذين مدحهم، الباهلي هو الحسن بن سهل مما يرجح كفة المدح في هذا البيت إذ إن بوران ابنته، فهذه المقدمة المعرفية ضرورية لكي يستطيع المتلقي إدراك قصد الشاعر.

ب ـ الاستلزام التخاطبي غير المحادثي:

هي الاستلزامات التي يستدل عليها انطلاقا من المعنى الوضعي للقولة ومن المعارف الخلفية. وترتبط بمسلمات غير محادثية فهي ذات طبيعة (جمالية أو اجتماعية أو أخلاقية)، ولم يتطرق غرايس إليها بالتفصيل ولكنه ألمح إليها بقوله (لتكن متأدبا)[2]؛ وذلك لأنّ عنايته كانت لصياغة إطار تفسير وتبرير عدم مطابقة معنى المرسل لدلالة الخطاب النطقية، أو الحرفية. [3]

إنّ إهمال غرايس الجانب التهذيبي من أكثر ما انتقد عليه فظهرت محاولات عمدت إلى إضافة مبادئ متممة لما جاء به غرايس تنظم الجانب التهذيبي من العملية التخاطبية على نحو ما وجدنا في محاولة روبين لاكوف بإضافتها (مبدأ التأدب) ومحاولة كلّ من براون وليفنسن في (مبدأ التواجه واعتبار العمل) ، وليتش بـــ(مبدأ التأدب الأقصى) ، والمحاولة العربية عند طه عبد الرحمن الذي عمد بعد انتقاده المحاولات السابقة إلى صياغة مبدأ يسد به القصور استلهمه من التراث العربي أطلق عليه اسم (مبدأ التصديق)، على الرغم المجهود الذي قدمته هذه المحاولات إلاّ أنّ الاستلزام المتولد عن المبادئ الخاصة بالجانب التهذيبي (الاستلزام التخاطبي غير

(1) أنوار الربيع في أنواع البديع:13/2.
(2) المنطق والمحادثة: 2/ 620.
(3) ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: 97.

المحادثي) لا تُعد ــ بالنسبة لغرايس ــ استلزامات محادثيه مما يسمح بإقصاء مظاهر التأدب من صنف الاستلزامات الخطابية المحادثية، وعملية الفصل بين الاستلزامات المحادثية والمستلزمات غير المحادثية أمر يرتبط بمقابلة أساسية في النظرية التداولية تمثل في التمييز بين المبادئ التداولية الكلية والمبادئ التداولية الخاصة بثقافة ما. ومن البديهي في هذا الصدد أن تدعي مسلمات المحادثية صفة العالمية، في حين يكون من العبث عد قواعد التأدب قواعدا عالمية[1].

الخلاصة :

مبادئ غرايس التخاطبية مبادى تأويلية أكثر من كونها قواعد معيارية أو قواعد سلوكية فالمتلقي يستدل على مواضع الخروج عن المألوف بهذه المبادئ، يتمرَّد الشعر على قوانين غرايس وذلك يمنح فرادة تميزه عن الكلام العادي وعن غيره من الأجناس الأدبي هي خصوصية الخطاب الشعري. قسم غرايس الاستلزام التخاطبي إلى محادثي وغير المحادثي ولكنَّه لم يتطرق للاستلزام غير المحادثي بالتفصيل وألمح إليه بقوله (لتكن متأدبا)؛ لأَنَّ عنايته كانت لصياغة إِطار تفسير وتبرير عدم مطابقة معنى المرسل لدلالة الخطاب النطقية، أَو الحرفية، واراد غرايس أَن تكون المسلمات المحادثية قواعد عالمية، في حين يكون من العبث عد قواعد التأدب قواعد عالميَّة.

References

1. Salah Ismail, (2016) **The Theory of Meaning in the Philosophy of Paul Grays**, Dar Qubaa Al Haditha for Printing, Publishing and Distribution, Cairo, (D.T), 2007 AD: 40-41, and Pragmatics: Its Origins and Direction, Jawad Khatim, Dar Treasures of Knowledge for Publishing and Distribution, Jordan-Amman, 1437 AD: 99-100.

2. D. Tharwat Morsi (2018) **In deductive deliberations, an original reading of the interpretive concepts and processes**, , Treasures of Knowledge, vol.: 1, 1439 AH-2018 AD: 60.

(1) ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر آن ريبول، ترجمة: مجموعة من الاساتذة والباحثين، بأشراف: عز الدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط:2 ،2010م: 267.

3. Language, meaning and context, , General Cultural Affairs House, Baghdad-Iraq, 1987: 236.

4. Hamo Al-Hajj, **The Laws of Discourse in Discourse Communication**, Al-Khattab Magazine, Volume 15, Issue 2, 2020 AD: 220.

5. Mahmoud Ahmed Nahla, (2002) **New Horizons in Contemporary Linguistic Research, New Knowledge House**, Egypt, (Dr. T), 2002: 35.

6. Al-Ayashi Adrawi , (2011) **The dialogue imperative in linguistic circulation (from awareness of the specificities of the phenomenon to the development of laws that control it)**, Al-Ikhtif Publications, Algeria, I: 1, 1432 AH AD: 7.

7. Hamo Al-Hajj, Al-Kufa (2014) **An Introduction to Knowledge Pragmatics,** Journal, Issue 9: 115.

8. Abd al-Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti, **Perfection in the Sciences of the Qur'an,** (d.: 911 AH), edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, the Egyptian General Book Authority, 1394 AH-1974 AD: 3/189.

9. Abd al-Hadi bin Dhafer al-Shehri, (2004) Discourse Strategies: **A Pragmatic Linguistic Approach,** Dar al-Kitab al-Jadeed, Beirut - Lebanon, 1st edition, 429.

10. Hisham Abdullah Al-Khalifa (2013) **(The theory of dialogue waving between modern linguistics and linguistic investigations in the Arab and Islamic heritage**, Lebanon Library Publishers, Lebanon-Beirut, vol.: 1CE: 37.(

11. D. Janan Salem Al-Baldawi (2021) **The dialogue imperative towards a cognitive, pragmatic approach to the Quranic discourse**, Dar Qandil for Publishing and Distribution, vol.: 1, 2021 CE: 47.

12. Adel Fakhoury, (2013),**Lectures in Philosophy of Language** Dar Al-Kitab Al-Jadeed Al-Muttahidah, vol.: 1,: 42.

13. Hassan Badouh, **Dialogue is a pragmatic approach**, The Modern Book World, Irbid - Jordan, vol.: 1, 2012: 161.

14. Ali Abdel Aziz Ali Abu Sneina, (2012) Master Thesis: **The Crow in Pre-Islamic Poetry**, supervision. Dr.. A. Ihsan Al-Deek, An-Najah National University - Palestine,: 36, 65.

Grace's Dialogue Implications: A Study of Selected Models from the Poetry of Muhammad bin Hazem Al-Bahily

Ulaa Hani Sabry[*] Abdullah Khalif Khudair [**]

Abstract

This research seeks to shed light on Paul Grace's dialogue imperative within an applied reading of selected models from the poetry of Muhammad bin Hazem Al-Bahili. In connection with the sender and receiver, it is their responsibility to interpret the text and understand its intent

This process comes to address the meaning, and Grace begins it by distinguishing between two meanings: the natural meaning and the abnormal (idiomatic) meaning. The essence of this matter is to clarify the nature of the use of language in real contexts, and this in turn places us in real contexts, which are not subject to positions or to semantic systems constantly, but rather their formal competencies stand incapable of interpreting it; Because it depends mainly on the speaker's intent and intentions to influence the addressee, and on the addressee's understanding of these intentions by building an acceptable logical inference, and on the context of the speech and the presumptions of conditions as well.

Key words: Cognitive pragmatics, linguistics, language, cooperation, relevance**.**

⁎**Asst. Lect/ Department of Arabic Language/College of Arts/University of Mosul.**

⁎⁎ **Asst.Prof/ Department of Arabic Language/College of Arts/University of Mosul.**